

بعد ثلاثة سنوات، ما الذي انتجه اتفاقية التجارة الحرة؟

يصادف هذا الشهر الذكرى الثالثة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. والآن هو الوقت الأنسب لنسأل: "ما الذي نتج عن هذه الاتفاقية بين البلدين؟"

في سنة 2005، وقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بلغت التجارة الثنائية بين البحرين والولايات المتحدة 782 مليون دولار أمريكي. في نهاية عام 2008، وعلى الرغم من الركود الاقتصادي العالمي، بلغت التجارة الثنائية 1.37 مليار دولار أمريكي. وذلك يشير إلى زيادة قدرها 75 بالمئة والتي تمثل حدوث تغيير حقيقي وإيجابي. معظم هذا النمو في التجارة يمكن في السلع المصنعة والآلات الثقيلة والأسمدة. كما شهد قطاع النسيج منذ سنة 2006 زيادة أكثر من 150 بالمئة من صادرات البحرين للولايات المتحدة.

رغم هذا النجاح، فالكثير من البحرينيين يريدون معرفة كيف طورت اتفاقية التجارة الحرة حياتهم اليومية واقتصادهم الراهن.

أولاً، الزيادة في التجارة الثنائية رفعت من ناتج البحرين المحلي الإجمالي كلياً، وهذا النمو في النشاط الاقتصادي يستفيد منه الجميع. ثانياً، تستطيع الشركات البحرينية والمستهلكين شراء السلع الأمريكية بأسعار أقل وذلك بسبب اتفاقية التجارة الحرة التي لغت جميع التعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية. ونتيجة لذلك فإن الشركات البحرينية، الكبيرة منها والصغيرة، سجلت أرباحاً كبيرة، بغض النظر عما إذا كانت الشركة تملك مئات الموظفين أو أقل من خمس موظفين. هذه الشركات متعددة وهي تشمل شركات الأنسجة والصناعة وتجارة التجزئة.

على سبيل المثال، تخيلوا شركة نسيج بحرينية متوسطة الحجم، ففي سنة 2005 كان قطاع النسيج في البحرين في حالة ركود. هذه الشركة، التي يبلغ عدد موظفيها 250 موظف، كانت على وشك الإفلاس. منذ بدأ اتفاقية التجارة الحرة وتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على صادرات المنسوجات البحرينية إلى الولايات المتحدة، زادت صادرات هذه الشركة بنسبة 30 بالمئة ونمط العمالة إلى أكثر من 300 موظف. وفقاً لرئيس هذه الشركة فإن اتفاقية التجارة الحرة هي السبب وراء استمرار عملهم حتى هذا اليوم.

مثال آخر لشركة بحرينية تستورد مستحضرات ومعدات تجميل. قبل اتفاقية التجارة الحرة كانت الشركة تستورد سلع من الولايات المتحدة كل سنة بما يعادل 120 ألف دولار تقريباً، وكانت تدفع رسوم جمركية تبلغ 6 آلاف دولار. و الآن تستفيد الشركة من اتفاقية التجارة الحرة التي لغت الرسوم الجمركية والتي سمحت لهم بتقليل أسعارهم لتصبح أكثر قدرة على المنافسة وتوسيع مشروعهم على مدى السنوات الثلاث الماضية. في سنة 2005 كان لدى الشركة ثلاثة موظفين، والآن أصبح عددهم تسعة موظفين. وتطلع الشركة الآن إلى توسيع نطاق منتجاتها من خلال عرض سلع آخر مستوردة من أمريكا للإسقادة أكثر من فرص اتفاقية التجارة الحرة.

هذا المثالان عن هاتين الشركاتتين يدلان على أن رجال الأعمال المبدعين يستطيعون إيجاد سبل عديدة لاستخدام اتفاقية التجارة الحرة لصالحهم من خلال الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق أعمالهم. وإذا ألقينا نظرة إلى المستقبل فتحدينا المشترك هو تحفيز هذا النوع من النشاط من الشركات مع شركات أخرى. اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة هي واحدة من أكثر الاتفاقيات التجارية التي وقعتها الولايات المتحدة شمولًا وتحررًا. وهي تتيح فرصاً ضخمة لتوسيع تطوير الأعمال. حيث تلغى الرسوم الجمركية على جميع

المنتجات الاستهلاكية والصناعية، كما تفتح سوق الخدمات وتيسّر التجارة الرقمية وتحمي الملكية الفكرية وتسهل المشتريات الحكومية.

ومع ذلك فإن اتفاقية تجارة حرة بحد ذاتها لا تخلق نشاطاً اقتصادياً. على الرغم من أنها تقلل من الحواجز التجارية، فإن رجال الأعمال هم من يجب أن يحددون الفرص المناسبة لشركاتهم والبحث عن شركاء والقاومون على العقود وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد. وهذه عملية تنافسية. تملك الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع 16 دولة منهم ثلاثة في الشرق الأوسط، وذلك بالإضافة إلى البحرين. وكل من تلك البلدان الـ 16 تعمل بقوة لزيادة الفرص التجارية والاستثمارية بين دولهم والولايات المتحدة.

يجب أن يكون هدفنا المشترك هو استخدام اتفاقية التجارة الحرة لتوسيع التجارة ونمو الشركات وخلق فرص عمل وتأثير إيجابي على مدي السنوات الثلاث الماضية تعزيز الفرص التي فتحتها اتفاقية التجارة الحرة للشركات. فقد قالت السفارة الأمريكية ووزارة الصناعة والتجارة وغرفة التجارة الأمريكية وغرفة البحرين للتجارة والصناعة والكثير غيرهم بعد ورش عمل ومؤتمرات وانتجت أوراق وأدوات عمل، كما التقى بانتظام مع شركات تبحث عن فرص جديدة.

ولكن ما يزال هناك الكثير للقيام به. أتمنى أن نرى في العام القادم أمثلة أكثر لشركات البحرينية التي تسخدم اتفاقية التجارة الحرة لزيادة صادراتها ونمو عملها. وأتمنى من الشركات الأمريكية فهم المزايا الفردية التي تقدمها البحرين للاستثمار كنتيجة لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب عمل شاق منا جميعاً. يجب علينا أن نسوق البحرين كوجهة جاذبة للإستثمارات. نحن بحاجة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحركات الحقيقية لنمو استخدام الاتفاقية لخدمة مصالحهم. يجب علينا أن نجعل هذا التدريب أكثر تنظيماً وتوافقاً. ويجب علينا تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات الملزمة بت تشجيع الأعمال وال العلاقات التجارية مع البحرين.